Egyptian Media Production City Co.
(SAE according to Free Zones System)

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
(ش.م.م. تعمل بنظام المناطق الحرة)

السادة / البورصة المصرية – قطاع الافصاح

تحية طيبة ،،، وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية الدورية " المستقلة " للشركة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠م .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

مدير عام
علاقات المستثمرين
محمود مصطفى محمود

Media Production City - 6th of October City
Post Code: 15515 P.O.Box: 5
(+202) 38555064 (10 Lines) / (+202) 38555094 (10 Lines)
(+202) 38555053
info@empc.com.eg
www.empc.com.eg

مدينة الإنتاج الإعلامى - مدينة السادس من أكتوبر
رمز بريدى: ١٥٥١٥ ص.ب: ٥
٣٨٥٥٥٠٦٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط / ٣٨٥٥٥٠٩٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط
٣٨٥٥٥٠٥٣ (٢٠٢+)

الجهاز المركزى للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام	
رقم الصادر (٤٩١) تحريرا فى ٢٠ /٨/ ٢٠٢٥	مرفقات : التوقيع :

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى

تحية طيبة وبعد،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة للشركة المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي في ٢٠٢٥/٦/٣٠م.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ،،،

تحريراً في: ٢٠ /٨/ ٢٠٢٥

يعتمد ،،،

وكيل أول الوزارة
مدير إدارة مراقبة الحسابات

"محاسبة / أمل محي الدين حتاته"

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
الهيئة الوطنية للإعلام

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
مكتب رئيس مجلس الإدارة
وارد رقم ١٩٠٥١
التاريخ ٢٠٢٥/٨/٢٥ المرفقات (٢١)

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الهيئة الوطنية للاعلام

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة
للشركة المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي
في ٢٠٢٥/٦/٣٠
****

الي السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي ش.م.م.

المقدمــة :-

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة المرفــقة للشــركة المصرية لمدينة الانتاج الإعلامي "شركة مساهمة مصرية " فى 2025/6/30 وكذا قوائم الدخل المستقلة والدخل الشامل المستقلة والتغير في حقوق الملكية المستقلة والتدفقات النقدية المستقلة المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى . وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (30) المعدل الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية ، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج علي القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (2410) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول علي تأكيد بأننا سنصبح علي دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة علي هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

أساس ابداء استنتاج متحفظ:

وردت القوائم المالية الدورية المستقلة للشركة في 2025/6/30 لإدارة مراقبة الحسابات برقم ٣٤١ بتاريخ 2025/8/11

الاصول المملوكة للشركة المؤجرة تاجيرا تشغيليا:

- بلغ رصيد حساب الاصول المملوكة للشركة المؤجرة تأجير تشغيليا (بالصافي) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ١.٣٧١ مليار جنيها وتبين بشأنها ما يلي :-

١- عدم قيام الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري حيث ان وفقا لنطاق هذا المعيار انه يتم تطبيقه علي قياس الاستثمارات العقارية المؤجرة تاجيرا تشغيليا في القوائم المالية وفقا للفقرة (٥) بذات المعيار تعتبر من الاستثمارات العقارية كل العقارات (الاراضي او المباني او جزء من مبني او كليهما) ومحتفظ بها من المالك لتحقيق ايجار او ارتفاع في قيمتها او كليهما ، بالرغم من قيام الشركة بالتاجير فعليا وفقا لغرض الشركة الاساسي وانشطتها الواردة بالنظام الاساسي للشركة الصادر في مارس ٢٠٢٣ وبالايضاحات المتممة للقوائم المالية بانها تقوم بتوفير وسائل انتاجية يمكن تاجيرها للغير للاغراض التليفزيونية والسينمائية .

٢- لم تقم الشركة بالفصل بين الاصول غير المتاحة للتاجير (المشغولة بمعرفة المالك) والتي تستخدم للاغراض الادارية واغراض الانتاج وتوريد البضائع والخدمات والتي يجب ان تدرج ضمن بند الاصول الثابتة طبقا لمعيار المحاسبة رقم (١٠) وبين الاصول المؤجرة تاجيرا تشغيليا والمتاحه للتاجيرطبقا لمعيار المحاسبة رقم (٣٤) الاستثمار العقاري، مخالفا بذلك معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) للاصول الثابتة فقرة (٦) والتي تقضي " ان تتمثل الاصول الثابته بالبنود الملموسة التي تحتفظ بها المنشاة لاستخدامها بالاغراض الادارية او الانتاج "

٣- ويرتبط بما سبق لم تقم الشركة بالتقييم والجرد والاضافة لسجلات الاصول للانشاءات التي قام العملاء ببناءها وتطويرها والتنازل عنها للشركة ومازالت قائمة منذ سنوات وتحقق ايرادات للشركة مثال ذلك : (منطقة مكه القديمة – كفر دلهاب – كافية ريش – منطقه اصفهان – قلعة الموت- المنطقة العسكرية التبه – ديكور الامام الشافعي بالمنطقة الاسلامية - ....) والتي تبين بشانها ما يلي:

- بلغت ايرادات بعض تلك المناطق مثال ذلك: (قلعة الموت – منطقه اصفهان- كافية ريش- المنطقة العسكرية التبه) خلال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ١.٠٣٧ مليون جنيه ، بالاضافه لايجارمنطقة الامام الشافعي والتي تدخل ايراداتها ضمن ايرادات المنطقة الاسلامية ، وايجار منطقة كفر دلهاب والتي تدخل ايراداتها ضمن منطقة نزلة السمان .
- عدم استجابة رئيس قطاع المباني والخدمات بتقييم تلك المنشأت حتي يمكن اضافتها الي اعمال الجرد السنوي وسجلات الاصول والتامين عليها وخاصا في ظل وجود خطابات من رئيس القطاع المالي ابتداء من ٢٠٢١/٤/١١ وحتي ٢٠٢٤/١٢/١٨ يطلب هذا التقييم (طبقا لما جاء برد الشركة على تقريرنا فى ٢٠٢٥/٣/٣١).
- جاء برد الشركة علي تقاريرنا السابقة أن الإيرادات المحققة هي مقابل إيجار أرض مناطق التصوير وتقديم الخدمات اللوجستية لشركات الإنتاج وليس ايجار المباني الديكوريه ، وان حركة الإضافة علي الأصول والإهلاك الطاري لها ستكون سريعة وغيرمتوافقة مع طبيعة الثبات لحركة الأصول الثابتة ، وهذا غير صحيح حيث ان الايرادات المحققه مقابل تاجير العملاء للمباني الديكوريه وليس لاستئجار الارض وفقاً للبنود المدرجة بالعقود نحو تأجير مناطق بعينها ، كما ان بعض المناطق قائمة منذ نحو ٥ سنوات وتحقق ايراد ولم يتم هدمها .

يتعين ضرورة تشكيل لجنة فنية لتحديد طبيعة تلك المنشات الديكورية ونوعيتها من حيث كونها ديكورات ثابتة او ديكورات مؤقتة سريعة التغيير،

والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار اليها ومراعاة نطاق التطبيق لكل منهما مع ضرورة الافصاح وتعديل الايضاحات المتممة فقرة ١/٣ بتطبيق معيار المحاسبة المصري المشار اليه .

- قيام الشركة بمصادرة أصول بعض العملاء خلال عام ٢٠١٩ تم تقييمها بنحو ١٢ مليون جنيه دون توضيح الأسس التي استندت عليها في التقييم سداداً لجزء من المديونيات المستحقة عليهم واضافتها لحساب الأصول و تخفيض حساب العملاء بها دون أن تتخذ أي اجراءات قانونية تجاه مصادرة تلك الأصول حتى يتم تقييم الأمر واعتماده من الهيئة العامة للاستثمار و مصلحة الجمارك طبقاً لقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ فى ظل عدم استخدام تلك الاجهزة وتكدسها بمخازن الشركة لتقادمها الفنى والتقنى .

يقتضي الامر اتخاذ الإجراءات اللازمة التى تكفل اعتماد مصلحة الجمارك المصرية وموافقة الهيئة العامة للاستثمار لنقل الأصول (في ظل ان خروج اي اصل او معدة من المدينة لابد من وجود اصل فاتورة الشراء التي دخلت بها) وكذا ضمان عدم مطالبة العملاء الغير مستحق عليهم اى أرصدة بقيمة متعلقاتهم .

- تم أضافة مبلغ نحو ١.٤ مليون جنيه لاصول الشركة في الربع الاول من عام ٢٠٢٤ وهي عبارة عن (كشافات وكاميرات واجهزة تكييف ومولد كهرباء واكسسوارات) تخص الشركة العربية للارسال الاعلامي (قناة الساعة) والمؤجرة لاستوديو(٥ هـ) وذلك بناء علي فتوي الشئون القانونية رقم (٨) والصادرة في ٢٠١٩/١/١٧ والتي اوصت " بتشكيل لجنة لجرد كافة المنقولات والموجودات التي تخص الشركة المذكورة وتكويدها وتقييمها واضافتها للرصيد المخزني للشركة " وقد تم تنفيذ تلك التوصيات من قبل الشركة بتشكيل لجنة في ٢٠٢٣/٨/٦ اي بعد مرور اكثر من ٤ سنوات.
وقد تم الانتهاء من اعمال تلك اللجنة في ٢٠٢٣/٨/٢٨ وعلي الرغم من ذلك تم اضافة تلك الاجهزة لحساب الاصول في ٢٠٢٤/٣ اي بعد ٧ شهور من تاريخ انتهاء اعمال اللجنة دون مراعاة اثر ذلك علي ح/ الاهلاك خلال تلك الفترة.
بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٩ تم اضافة اصول اخري تخص قناة الساعة لمخزن الاكسسوار وتم تقييمها بمبلغ نحو6 الاف جنيه.
ولم يتبين لنا اسباب تأخر الشركة في تنفيذ توصية فتوي الشئون القانونيه الصادرة عام ٢٠١٩ مما تسبب في تقادم تلك الاصول وضياع فرص استخدامها اوتحقيق ايراد من تأجيرها او تأجير الاستوديو وخاصا في ظل عدم فك تلك الاجهزة من الاستوديو.

يتعين موافاتنا بأسباب التأخير المشار اليه وكذا الاجراءات التي اتخذتها الشركة بناء علي لوائحها بشأن الاستفادة من تلك الاجهزة مع اجراء التسويات اللازمة بشأن حساب مصروف الاهلاك من تاريخ انتهاء اعمال لجنة الجرد المشار اليها ومراعاة ذلك مستقبلا.

- قامت الشركة بأنشاء كرفان جديد بمناطق التصوير بتنفيذ ذاتي عن طريق اداره الورش بالشركة لغرض تاجيره لعملاء مناطق التصوير والذي تم الانتهاء من انشاءه في ٢٠٢٠/٨/١٧ بمبلغ نحو٤٢٢ الف جنيه وتم أضافته للاصول في ذلك التاريخ وقد بلغت القيمة الدفترية للا.ا في٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٢٨٠ الف جنيه وحتي تاريخ الفحص لم يتم استخدام هذا الكرفان ولم يدخل الخدمة ولم يحقق اي ايراد ومازال بعهدة ورش الشركة بقطاع المباني والخدمات الانتاجية (ووفقا لما جاء برد الشركة علي ملاحظاتنا في ٢٠٢٥/٣/٣١ انه قد سبق وتم مخاطبة القطاع التجاري- مناطق التصوير المفتوحة لتاجير الكرفان ولم ترد طلبات تأجير له حتى تاريخه)

يتعين توضيح اسباب عدم استغلال الكرفان منذ انشاءه من اكثر من ٤ سنوات واتخاذ ما يلزم وبما يعود بالنفع علي الشركة .

مشروعات تحت التنفيذ:

بلغ رصيد ح/ مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو 9.029 مليون جنيه بعد خصم قيمة الاضمحلال البالغ نحو 6.373مليون جنيه وقد تبين بشأنه :
- مازال الحساب يتضمن مايلى :

١- رصيد بند أعمال فنية (تحت التنفيذ – مقدمات عن اعمال فنية لم تبدأ) بمبلغ نحو ٤.٨ مليون جنيه (بعد خصم الأضمحلال البالغ نحو ٥.٣ مليون جنيه) تمثل قيمة سيناريوهات و ملخصات و مقدمات لأعمال فنية منذ فترات طويلة و قد تبين أنه مر أكثر من خمس سنوات على أخر لجنة مشكلة لدراسة موقف هذه الأعمال بقرار رئيس مجلس الإدارة رقم (١٨) فى ٢٠١٩/٣/٢١ و التى قد ورد ضمن توصياتها اخذ رأى الإدارة القانونية فى بعض التنازلات و العقود الخاصة ببعض أعمال السينما .

يتعين ضرورة إعادة دراسة الموقف الحالى لهذه الأعمال وقياس مدى كفاية الأضمحلال المكون و إتخاذ مايلزم من إجراءات للإستفادة من هذه الأعمال .

٢- مبلغ نحو ١.٠٧٤ مليون جنيه تمثل قيمة ما تم سداده لشركة ايجيبت ميديا سوفت والتي تساهم الشركة في رأسمالها بنسبة ٤٥% مقابل تنفيذ وتشغيل نظام المعلومات " شيرمان" المسند لها بالامر المباشر منذ ٢٠٠٩/٣/٤ الذي كان مقرر الانتهاء منه في ٢٠١٠/٥ وهو ما لم يتم حتي تاريخه ، فضلا عن ما شابها من ملاحظات في تنفيذ تلك الاعمال وفقا لتقارير المتابعة المعدة بمعرفة الشركة وكذا مستخدمي البرنامج وهو ما حدي بمجلس الادارة بمنحها أكثر من مهله لانهاء تلك الاعمال أخرها التي انتهت في ٢٠١٣/٤/١ وهو ما لم يتم ، وعليه وبناءاً علي توصيات لجنة المراجعة رقم ٧٢ في ٢٠١٣/١/١٧ تم احالة الموضوع لنيابة الاموال العامة لتولي التحقيق بموجب الدعوي رقم ٤٥٥٨ لسنة ٢٠١٤ أكتوبر وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٩ و مازال الموضوع قيد التحقيق في النيابه حتي تاريخه وقد افادت الشركة بان شركة إيجيبت ميديا سوفت قد إنحلت وإنقضت بقوة القانون منذ عام ٢٠٢١م وذلك بإنتهاء مدتها القانونية المنصوص عليها في عقد الأتفاق المحرر بين الشركة المؤرخ ٢٠٠٦/٦/٢٠ والسجل التجاري الخاص بها وانه جاري اتخاذ إجراءات التصفية القضائية.

يتعين موافاتنا بما اسفر عنه قرار النيابة العامة وما تم من اجراءات التصفية القضائية المشار اليها وخاصة في ظل قيام الشركة بتكوين اضمحلال بكامل القيمة.

الاستثمارات فى شركات تابعة و شقيقة :

بلغت قيمة الاستثمارات فى شركات تابعة و شقيقة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٣٨٦.٠٢٣ مليون جنيه مقابل نحو ٢٣٣.٥٥٤ مليون جنيه في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بزيادة قدرها نحو ١٥٢.٤٦٩ مليون جنية وقد تبين بشأنها ما يلى:

- استمرار قيام الشركة بإثبات حصتها فى الأسهم المجانية الموزعة من الشركة العربية الفندقية (وفقا لقرار الجمعية العامة غير العادية لها بزيادة رأس المال بجزء من الأرباح المرحلة فى صورة اسهم مجانية للمساهمين) و البالغة ١٥٢.٤٦٩ مليون جنيه بقائمة الدخل بحساب الأيرادات و بقائمة المركز المالى بحساب الأستثمارات فى شركات تابعة بذات المبلغ مخالفا بذلك لكل من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) الخاص بنصيب السهم في الارباح فقرة (٢٧ ، ٢٨) والذان يقضيان بـ " عند اصدار رأس مال خصماً علي الارباح المرحلة يزيد عدد الاسهم دون زيادة في موارد المنشأة وايضاً معيار المحاسبة المصرية

رقم (١٧) الخاص بالقوائم المالية المستقلة فقرة (١٠ ، ١٢) والذان يقتضيان بـ " عند المحاسبة عن الاستثمار باستخدام طريقة التكلفة فاصدار اسهم مجانية تخفيضاً من الارباح المرحلة **لا يعتبر استلاماً للتوزيعات** .

وكذا مخالفة ماورد بدليل المستثمر الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية والمؤرخ في ٢٠١٠/٧ والذي اتضح به " ان الارباح المحتجزة تمثل ارباح لم يتم توزيعها علي المساهمين وتمثل جزء من حقوق الملكية " وبالتالي فان تاثير توزيع اسهم مجانية من الارباح المرحلة تنحصر في زيادة عدد الاسهم التي في حوزة المساهم مع ثبات نسبة ملكيته دون تغيير وكذا القيمة الدفترية للاسهم.

نوصى بإجراء التصويب اللازم نحو الغاء الأيرادات الناتجة عن توزيع اسهم مجانية و مراعاة اثر ذلك على حساب الإستثمارات و الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار اليها .

تسهيلات مساندة لشركات تابعة :

- بلغ رصيد حساب تسهيلات مساندة لشركات تابعة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ٦٩ مليون جنيه من أصل قيمه القرض المدفوع والبالغ ٩٢ مليون جنيه و الممنوح للشركة العربية الفندقية بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٣٢٧ فى ٢٠٢١/١٢/٢٥ على ان يتم سداده على ١٢ سنة تبدأ من عام ٢٠٢٣ إلا انه حتى الأنتهاء من الفحص لم يتم سداد سوى قسط واحد بمبلغ نحو ٩.٢٠٠ مليون جنيه ومدرج مبلغ نحو ١٣.٨ مليون جنيه فى حساب تسهيلات مساندة لشركات تابعة قصيرة الاجل ضمن الأصول المتداولة .

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك و الأفادة و مراعاة اتخاذ اللازم نحو تحصيل مستحقات الشركة في ضوء تحقيق الشركة العربية الفندقية لارباح قدرها ١٤٣ مليون جنيها .

المخزون:-

بلغ رصيد المخزون فى٢٠٢٥/6/30 نحو44.992 مليون جنيه بعد خصم قيمة الانخفاض في المخزون بمبلغ نحو ١٨الف جنيه وقد تبين ما يلى :

رصيد المخزون بالكامل تم تقييمه بالتكلفة دون النظر الى التغير في قيمتها الناتجة عن عدم استخدام تلك المهمات لفترات طويلة (مع وجود مخزون راكد وبطيء الحركة لعدد ٧٠٠ صنف وذلك من خلال تقارير رؤساء لجان الجرد السنوي في ٢٠٢٤/١٢/٣١) مما يستوجب معه الامر اعادة النظر فى قيمة المخزون طبقا للتكلفة الدفترية اوصافى القيمة البيعية ايهما اقل و ذلك طبقا للفقرة (28) من معيار المحاسبة المصرى رقم (2) الخاص بالمخزون وايضا الفقرة (٣ ، ٧) من سياسات المحاسبة للشركة والمفصح عنها بالقوائم المالية في ٢٠٢٥/6/30 .

يتعين ضرورة الالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة واجراء التسويات اللازمة .

العملاء واوراق القبض :

بلغ حساب العملاء واوراق القبض في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٦٨٣.٧٧٥ مليون جنيه (بعد خصم الاضمحلال البالغ نحو ١٩٥.٤٣٥ مليون جنيه) وقد تبين بشأنه ما يلي :

١- تبين استمرار الشركة فى عدم الافصاح عن نسبة التركز والمخاطر وحالات تركز المخاطر ووصف البنود المحتفظ بها كضمان مخالفاً بذلك معيار المحاسبةالمصري رقم (٤٠) الخاص (بالأدوات المالية-والافصاحات)الفقرة (٣٤ ج) ، الفقرة(٣٦) واللاتي يقضيان" على المنشاه

الافصاح لكل نوع من المخاطر الناجمة عن الادوات المالية وحالات تركيز المخاطر و وصف البنود المحتفظ بها كضمان وتحسينات الائتمان الاخرى" واثرها المالي كما يلى :

أ- بلغت قيمة المديونية المستحقة على الشركة المتحدة الاعلامية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو مبلغ ٣٧٠.١٠١ مليون جنيه أى بنسبة تجاوز ٤٢% من اجمالي ارصدة العملاء في ذات التاريخ و البالغ نحو ٨٧٩.٢١٠ مليون جنيه وايضا بنسبة ١٩.١٢% من الحد الاقصي لخطر الائتمان الذي تتعرض له الشركة والبالغ (١.٩٣٥مليار جنيه) وفقا للفقرة (٣٦/٢/أ) خطر الائتمان من السياسات العامة لادارة مخاطر الادوات الأئتمانية مما يشير الي وجود تركز جوهري في المخاطر الائتمانية وفيما يلي بيان ارصدة عملاء الشركات التابعة للشركة المتحدة للخدمات الأعلامية :-

اسم العميل	قيمة المديونية	اسم العميل	قيمة المديونية
المستقبل للقنوات الفضائية	72229360	برزنتيشن لايف	11356903.29
هوا ليمتد	63474136	المتحدة للتسويق الرياضي	8045405.92
دي ميديا الاعلامية	58291654	المستقبل القابضة الاعلامية	7561545.56
ايجيبت ميديا للانتاج (الحياة)	46825910	المتحدة للانتاج الفني	6651089
الأذاعات المتخصصة راديو النيل	34360464	سينرجي مبني اداري	3866533
المتحدة الأخبارية الضياء	24720248	دي ميديا تسويق	1005698.77
دي ام سي للانتاج	20091970	ميديا هاب	11620647.17
الأجمالى	370101565.44		

ب- بلغت قيمة المديونية المستحقة علي عدد(٩) عملاء فقط نحو ٢١٥.٢٤٣ مليون جنيه وبنسبة ٢٤.٤٨% من اجمالي مديونية العملاء البالغة فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٨٧٩.٢١٠ مليون جنيه قبل خصم الاضمحلال لعدد (٢٩٠) عميل وفيما يلي بيان ذلك :

اسم العميل	قيمة المديونية
الحكير – ماجيك لاند	42362012
كايرو دراما	34987357
الهيئة الوطنية للإعلام	31838814
افلام هشام اسماعيل	16739056
ترنتا للإنتاج والتوزيع	23270380
المحور للقنوات الفضائية	7889637.23
التحرير	32852812
روتانا الدولية للإنتاج والتوزيع	16794950
الاهلي للانتاج الاعلامي	8508441.23
الأجمالي	٢١٥٢٤٣٤٥٩

يتعين ضرورة الالتزام بمعيارالمحاسبة المصري رقم ٤٠ والافصاح في الايضاحات المتممة للقوائم المالية عن هذا التركز الائتماني مع بيان نسبته من اجمالي العملاء والاجراءات المتخذه للحد من المخاطر .

٢- ظهر رصيد حساب شركة الحكير (ماجيك لاند) فى ٢٠٢٥/٦/٣٠مبلغ بنحو٤٢.٣٦٢ مليون جنيه تبين بشأنه ما يلى:-
نحو ٣٦.٥٠٦مليون جنيهاً يمثل مديونية حق الأنتفاع وهي (مبلغ نحو ١٦.٥١٧مليون جنيه للفترة من ٢٠٢٤/١٠/١ وحتي ٢٠٢٥/٦/٣٠، ومبلغ نحو ١٩.٩٨٩ مليون جنيه المجنب لحين التشغيل الفعلى يخص سنوات سابقة)

- نحو ٣.٨٤١ مليون جنيه يمثل مديونية استهلاك الكهرباء ومياه
- نحو ٢.٠١٥مليون جنيه يمثل قيمة مقابل خدمات مقدمة للعميل (صيانة / تركيبات / تأمين بوابة / مكافحة حشرات).
- قيام الشركة بتخفيض رصيد العميل عند تقديمه للشيكات مقابل زيادة حساب البنك وعلي الرغم من رفض عدد(٢) شيك ربع سنوي استحقاق ٢٠٢٥/٣/٣١ و ٢٠٢٥/٦/٣٠ الا ان الشركة قامت بالاستمرار فى تخفيض رصيد العميل بمبلغ ٢٠ مليون جنيهاً وذلك لاعادة تقديمه عدد (٤) شيكات ربع سنوية اخري تبدا من ٢٠٢٥/١١ وحتي ٢٠٢٦/٨ قيمة كل منها ٥ مليون جنيهاً الأمر الذى يشير لزيادة الفترات الأئتمانية للعميل .

يقتضى الأمر عدم تخفيض حساب العميل إلا بموجب الشيكات المحصلة نقدا و امساك دورة مستندية للشيكات تحت التحصيل حتى تظهر الحسابات على حقيقتها .

- استمرارعدم احتساب فائدة تأخير بواقع ٢% شهرياً بالمخالفة لاحكام المادة رقم (١٣) فقرة (٢) من العقد الأصلي المؤرخ في ٢٠١٨/٢/٢٠ في ظل عدم وجود نص بالعقد يعفى من تطبيق هذه الفائدة عند وجود خطاب ضمان .

يتعين إلتزام العميل بتطبيق كافة بنود العقد المشار إليه .

- عدم موافاتنا حتى نهايه الفحص بصورة من الخطاب المرسل من شركة الحكير بشأن المناطق التي تم الانتهاء من تطويرها وتشغيلها بخطابنا المؤرخ فى ٢٠٢٥/٧/٢٤ حيث إنه وفقا لقرارمحضر الاجتماع رقم ٣٦١ لمجلس الادارة المنعقد فى ٢٠٢٥/٤/١٥ فقد وافق مجلس الادارة على منح شركة ماجيك لاند الحكيرمهلة اضافية واعتبارها الفرصة الاخيرة للوفاء بإنجاز المشروع وفقا للجدول الزمنى المقدم و الذى ينتهى فى ٢٠٢٥/١٢/٣٠.

يتعين موافاتنا بالخطاب المرسل من شركة الحكير المشار اليه و مايفيد متابعة تنفيذ الجدول الزمنى من شركة الحكير .

- وفقا لقرار مجلس ادارة الشركة رقم (٣٦٢) فى ٢٠٢٥/٥/١٥ فقد تم الموافقة على العرض المقدم من المدير التنفيذى لشركة ماجيك لاند الحكير المؤرخ في ٢٠٢٥/٥/١٤ بشأن الحصول على حق الانتفاع لارض منطقة البحيرات ومنطقة البيئة والبالغ مساحتها نحو ١٠٠ الف متر مربع و تحديد قيمة حق الانتفاع بواقع ٢٤٠ جنيه للمتر المربع الواحد على ان يتم تحديد المساحة الفعلية بدقة بعد إجراء القياسات على ارض الواقع و استيفاء التفاهمات النهائية بشأن مدة التعاقد ، مده التنفيذ ، الزياده السنوية ، حصة الشركة من الارباح ، حجم الاستثمارات و ذلك فى ضوء توصيات لجنه المفاوضه مع شركة ماجيك لاند الحكير فى ٢٠٢٤/١١/١٣ .

يتعين موافاتنا بصورة من ملحق العقد الخاص بالارض فور ابرامة.

٣- مازالت الشركة لم توافينا بأسباب قيامها بخصم مبلغ نحو ٢٢.٢٣٣ مليون جنيه من رصيد المديونية المستحقة على الهيئة الوطنية للإعلام والذي يمثل قيمة الدفعة الثانية من الكوبون رقم (٥) من ارباح عام ٢٠٢٣ والذي يحين موعد سداده في ٢٠٢٦/٣/٥وبالتالي لا تخص الفترة المالية المنتهية في٢٠٢٥/٦/٣٠بالاضافه لمخالفة المادة(٤٣) من اللائحة التنفيذية لقانون الايداع و القيد المركزى رقم (٩٣) لسنه ٢٠٠٠ والتي تقضي "يتم صرف العوائد الناشئة عن الاوراق المالية المرهونة من الدائن المرتهن طوال فترة الرهن "حيث يجب سداد اي كوبونات خاصة بالهيئة نصاح

بنك الاستثمار القومي وخاصة في ظل عدم وجود موافقة من البنك على خصم تلك الدفعة وعدم سدادها .
وقد افادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنه تم خصم القيمة بناء علي إجتماع تم بين الشركة وبين بنك الاستثمار القومي في ضوء الأحكام الصادرة للشركة في هذا الخصوص من لجنة فض المنازعات إلا انه لم يتم موافاتنا بمحضر ذلك الإجتماع حتى تاريخ الأنتهاء من الفحص .

يتعين موافاتنا بأسباب ماسبق و بمحضر الإجتماع المشار إليه مع ضرورة اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن و مراعاة الالتزام بالمادة المشار اليها اعلاه .

٤- بلغ رصيد حساب شركة ايجيبت ميديا (قناة الحياة) فى ٣٠ / ٦ /٢٠٢٥ نحو ٤٦.٨٢٦ مليون جنيه و قد تبين بشأنها الأتى :

أ- قام العميل بإستئجار استوديو ٦٠٤ بنظام الإيجار اليومى لمدة (٤) شهور ابتداء من ١١/ ٩ / ٢٠٢٤ حتى ١١/ ١/ ٢٠٢٥ و ذلك بناء على محضر الأتفاق المبرم مع الشركة و المؤرخ فى ٢٠٢٤/٩/١١ ، و على الرغم من انتهاء المدة الواردة بعقد الأتفاق إلا ان الأستوديو مازال فى حوزة العميل و لم يتم تجديد الاتفاق دون وجود مبررات لذلك .

ب- لم يتم تحميل العميل بقيمة الإيجار اليومى لكل من استوديو ٦٠٤ و استوديو (٥هـ) عن الفتره من ٢٠٢٥/٤/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

يتعين موافاتنا بأسباب عدم تجديد محضر الأتفاق او ابرام عقود مع استمرار وجود الأستوديو فى حوزة العميل مع ضرورة اجراء التسويات اللازمة .

٥- تم تعلية كل من حساب العملاء و حساب الإيرادات بمبلغ نحو ١.١١٢ مليون جنيه تمثل قيمة أعمال مقايسه خاصة بإنشاء جراج داخل احد المناطق المؤجرة لشركة ميدل ايست برودكشنMBC على ان يتحمل العميل تكلفة انشاء هذا الجراج وان يتم تنفيذه ذاتيا عن طريق الشركة ، و قد تبين بشأنها ما يلى :

أ - لم يتم تحميل بند مشروعات تحت التنفيذ بمبلغ نحو 510.760 ألف جنيه تمثل اجمالى المنصرف على اعمال إنشاء الجراج (وفقا للبيان المقدم لنا في ٢٠٢٥/٨/٤) تمهيدا لرفعه إلى ح/ الأصول الثابته عند الأنتهاء من التنفيذ مخالفا بذلك لأهم السياسات المحاسبية المطبقة بالشركة فقرة (3/4) الخاصة بمشروعات تحت التنفيذ و التى تنص على (يتم إثبات كافة التكاليف التي تتحملها الشركة في إنشاء الأصول الثابتة في بند مشروعات تحت التنفيذ، بما في ذلك تكاليف قطاعات الشركة التي ساهمت في تنفيذ تلك الأعمال وكافة مرتباتها وأجورها الإضافية، وعند انتهاء استكمال الأصل ويصبح جاهزاً للاستخدام في الغرض الذي أنشأ من أجله يتم تحويل التكاليف إلى بند الأصول الثابتة)

ب- لم يتم قيد قيمه ما تم تحصيله من العميل و البالغ نحو ١.١١٢ مليون (قيمة اعمال المقايسة الخاصة بالمبانى و الشبكات للجراج) بحساب التزام تعاقدي بالأرصدة الدائنة و تم تعليته بالخطأ على ح/ الايرادات مخالفا بذلك معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) الخاص بالاعتراف بالايراد فقرة (١٠٦) ، ملحق رقم ب فقرة (ب-٤٤) والتي تقضى بأن" تعترف المنشأة بالمبلغ المدفوع مقدما كإلتزام تعاقدي حتى تمام التنفيذ و يتم الاعتراف بالايراد عندما تقوم بتنفيذ السلع والخدمات "

يتعين الالتزام بالمعايير المحاسبية المشار اليها و مراعاة اثر ذلك على كافه الحسابات المختصة .

٦- تبين عدم قيام الشركة بإعادة تقييم ارصدة العملة الأجنبية لعدد ٥ عملاء وفقا لسعر الصرف السائد فى ٣٠ /٢٠٢٥/٦ مخالفا بذلك معيار المحاسبة المصرى رقم ١٣ و الخاص بأثار التغيرات فى اسعار صرف العملات الأجنبية لكل من الفقرات ٢٨ ،٣٢، ٣٨، ٣٩ وتقضى هذه

الفقرات بأن (يتم ترجمة كل بنود المركز المالى و نتائج الأعمال طبقا لسعر الأقفال فى تاريخ كل قائمة مركز مالى و اثبات فروق تقييم العملات ضمن قائمة الدخل) وقد ترتب على ذلك ظهور كل من ح/ العملاء و ح / فروق تقييم العملة على غير حقيقتهم بفارق قدره نحو ١١٦ مليون جنيه مصرى .

اسم العميل	رصيد العميل بالعملة الاجنبية (دولار) في ٢٠٢٥/٦/٣٠	رصيد العميل الواجب احتسابه وفقا لسعر الصرف في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بالمعادل ٤٩.٥٣٠١ ج/د	الفرق
فرح ميديا	١١٩٨٢٨٧.٨٠ يعادل بالجنيه المصرى نحو ١٨٧٦٦٥٠٥.٥٣ بسعر ١٥.٦٦ج/د	٥٩٣٥١٣١٤.٥٦	٤٠٥٨٤٨٠٩.٠٣
سبوت ٢٠٠٠ صفوت غطاس	٨٠٦١٥٤.٠٩ يعادل بالجنيه المصرى نحو ١٢٦٢٥٢٥٩.٨٢ بسعر ١٥.٦٦ ج/د	٣٩٩٢٨٨٩٢.٧٠	٢٧٣٠٣٦٣٢.٩
ميلودى	٥٤٦٦٩٧ يعادل بالجنيه المصرى نحو ٨٥٦١٨٧٦.٣٩ بسعر ١٥.٦٦ ج/د	٢٧٠٧٧٩٥٧.١	١٨٥١٦٠٨٠.٧١
ميلودى افلام	٢٥٠٠٠٠.٠٠ يعادل بالجنيه المصرى نحو ١٧٥٠٠٠٠ بسعر ٧ ج/د	١٢٣٨٢٥٢٥	١٠٦٣٢٥٢٥
عملاء تليفزيون اليمن	٤٣٧٦٧٩.٣٤ يعادل بالجنيه المصرى نحو ٢٣٨٨٣٨٩.٨٤ بسعر ٥.٤٥ ج/د	٢١٦٧٨٣٠١.٤٨	١٩٢٨٩٩١١.٦٤
اجمالى			١١٦٣٢٦٩٥٩.٢٨

و الجدير بالذكر ان توقف العملاء عن السداد أو وجود نزاعات قانونية معهم لا يمنع إعادة التقييم بل يستوجب اعادة دراسة مدى تحصيل مديونياتهم و عمل المخصصات الكافيه لهم .

يتعين ضرورة اجراء التسويات اللازمة إلتزاما بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه و إعادة دراسة موقف تحصيل المديونيات الخاصة بالعملاء سالفى الذكر (وفقا للسياسات المحاسبية المتبعة بالشركة بند ١١/٣ و الخاصة بإضمحلال الأصول المالية "الأدوات المالية و الأصول الناشئة عن العقد ") و دراسة مدى كفاية المخصصات المكونة لهم بعد إعادة التقييم .

٧- بلغ رصيد الاضمحلال في قيمة العملاء في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ١٩٥.٤٣٥ مليون جنيهاً وقد تبين بشأنه
ما يلي :
أ- تم تقدير قيمة الاضمحلال بناء علي الدراسة الخاصة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) والخاص بالادوات المالية والتي تمت من قبل مكتب المحاسبة الخارجي عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ (الدراسة انتهت الي اضمحلال بنحو ١٩٥ مليون جنيه) ولم يتم موافاتنا بالمستندات والبيانات التي تم علي اساسها تلك الدراسة حيث يمثل نسبة المخصص المكون من اجمالي رصيد العملاء بنسبة ٢٢.٢٢% .
ب- بلغ رصيد العملاء المتوقفين عن السداد حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٣٤٥.٦٥٥ مليون جنيه مصرى .
يتعين ضرورة تدعيم اضمحلال قيمة العملاء حتي يتناسب مع قيمة المديونيات المتوقفة وبما يتوافق مع دراسة اعمار الديون بمعيار المحاسبة المشار اليه مع موافاتنا بالاسس والمستندات التي تم علي أساسها تلك الدراسة وموافاتنا بالاسس التي تمت لتكوين المخصص.

٨- ظهر الرصيد المستحق على شركة صوت القاهرة (تجارى / تسويق) فى ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٥.٦٧٩ مليون جنيها وقد كانت آخر مطابقة قامت بها الشركة مع شركة صوت القاهرة مؤرخة ٢٠٢١/١٠/١١عن الرصيد حتي ٢٠٢١/٦/٣٠والتي اسفرت عن اعتراض شركة صوت القاهرة على مبلغ نحو 3.692 مليون جنيها والذى يمثل تعاملات برنامج على اسم مصر باستوديو2/ب وذلك يرجع الى ان الاستوديو يخص الهيئة الوطنية للإعلام وقد سبق الرد بما يفيد اجتماع اللجنة المشكلة منذ عدة سنوات من الشركتين وتم توقيع محضر مطابقة بذلك ويفيد بأن الموضوع مطروح باللجنة إلا أنه لم يتم حسم الأمرحتى تاريخه .
يقتضى الأمر اتخاذ اللازم وموافاتنا بنتائج أعمال اللجنة المشار اليها.

٩- ظهر رصيد شركة محطة التحرير مدين في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بنحو ٣٢.٨٥٣مليون جنيه والمؤجر لاستديو ١٢ك بالعقد المبرم في ٧/ ٢٠٢١ وقد قامت الشركة برفع الدعوي القضائية رقم٢٥٢٧ لسنه ٢٠٢٣بالمطالبة بمبلغ ٢٠.١٩٩ مليون جنيه باجمالي المديونية المستحقة عليه للقيمة الايجارية والخدمات المؤداه للعميل وقد صدر حكم نهائى في الدعوي المذكورة في ٢٠٢٤/١٠ بسداد قناة التحرير مبلغ نحو ١٥.٩ مليون جنيها و ذلك لخلو اوراق الدعوي من المستندات المؤيدة لقيمة الخدمات المؤداة للعميل ، ولم يتضح لنا اسباب استمرار الشركة في التعامل مع العميل وخاصة في ظل ارتفاع مديونيته وعدم سداده لاي مستحقات و وجود دعاوى قضائية اخرى مازالت متداولة بين الشركة و العميل بالاضافة الي عدم تطبيق البند رقم (٥) من عقد الايجار والذي يقضي "بان يحق للمؤجر ايقاف او قطع الخدمات المؤداه للمستأجر كهرباء، مياه ، ..... الخ حتي تمام السداد " قبل اللجوء الي رفع الدعاوي القضائية .

يتعين موافاتنا باسباب الاستمرار في التعامل مع العميل وعدم الالتزام بتطبيق بنود العقد في هذا الشأن و تحديد المسئولية حيال عد توافر المستندات اللازمة لتحصيل كافة مستحقات الشركة .

١٠- بلغ الرصيد المستحق علي شركة ترنتا للإنتاج والتوزيع (النهار) فى ٢٠٢٥/٦/٣٠نحو ٢٣.٢٧٠مليون جنيه وذلك بعد تخفيض حسابه بمبلغ نحو ١٥.٤٧٧مليون جنيه قيمة عدد ١٢ شيك استحقاق من ٢٠٢٥/١ وحتي ٢٠٢٥/١٢/٣١ علي الرغم من عدم التزام العميل بالجدولة التي تمت معه سابقا وتم رفض عدد(٥) شيكات استحقاق من ٢٠٢٥/١ حتي ٢٠٢٥/٥ من الجدولة الجديدة مما اظهر رصيد العميل علي غير حقيقته وزيادة الفترات الائتمانية للعميل مع الاستمرار في التعامل معه دون تطبيق شروط العقود المبرمة معه .

نوصى باتخاذ كافة الإجراءات في هذا الشأن وخاصة القانونية مع ضرورة العمل على سرعة تحصيل تلك المديونية حفاظاً على أموال الشركة وموافاتنا بما يتم و ضرورة إمساك دورة مستندية لأوراق القبض (شيكات تحت التحصيل)

١١- تضمن حساب العملاء الخاصة بمناطق التصويرفى ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ٣.٨٦٦مليون جنيه يمثل القيمه المستحقة علي شركة سينرجي ، مبلغ نحو ١١.٦٢١ مليون جنيهاً مستحق علي شركة ميدياهاب مقابل حق استغلال مناطق التصوير المفتوحة بالمدينة وذلك بالمخالفة للفقرة (19) من القواعد العامة بلائحة أسعار الخدمات المقدمة للمتعاملين مع الشركة و التى تقضى "فى جميع الاحوال يلتزم العميل بسداد القيمة الايجارية و ما قد يطلبه من خدمات مقدما او على دفعات طبقا لمراحل الانتاج و على ان تتم المحاسبة النهائية وفقا لتقارير التشغيل الفعلية والفواتير الصادرة بعد انتهاء العمل"

يتعين الالتزام بما تقضى به لائحة اسعار الخدمات الصادرة فى هذا الشأن واتخاذ كافه الإجراءات اللازمة مع سرعة تحصيل تلك المديونية حفاظا على حقوق و اموال الشركة

١٢- تبين عدم الاستغلال الكامل لبعض الاستوديوهات والمقرات الادارية المتوفرة لدى الشركة وبما يعود بالنفع عليها حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠ حيث لوحظ وجود عدد(١٦) استوديو غير مستغل بأجمالى مساحة ٤١١٧م٢ و بنسبة ١٥.٤% من مساحة الاستوديوهات البالغة ٢٦٦٠٠م٢ وكذا عدد (٦) مقر ادارى بأجمالى مساحة ٣٨٤.٤٥م٢ غير مستغلة .

يتعين ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو استغلال تلك الوحدات الاستغلال الامثل لما تمثله من طاقة عاطلة وبما يعود على الشركة بالنفع .

١٣- ظهر رصيد ح/ عملاء مركز الخدمات الأعلامية (مدين) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٥١.٦٤٠مليون جنيه منه نحو ٤٩.٥٠٤ مليون جنيه تمثل قيمة المديونية المستحقة على عدد (٧) عميل فقط وبنسبة ٩٥.٨٦% من اجمالى مديونيه العملاء البالغ عددهم نحو (٣٣)عميل ، وفيما يلي بيان ذلك :

اسم الشركة	قيمة المديونية بالمليون جنيه	بيـــــــــــان
اوت فوكس للدعاية	١١.٤٠٢	مديونية مستحقه متوقفه ترجع لسنوات سابقة تمثل القيمة الايجارية للاستديو وخدمات اخري لم يتم تحصيلها
سكاي نيوز	٨.٧٣٣	تمثل القيمة الايجارية وخدمات اخري
بوابةعين الاخبارية	٦.٨٧٢	تمثل القيمة الايجارية وخدمات اخري
العربية	١٢.٠٥١	تمثل القيمة الايجارية والخدمات
الحرة	٣.١٤٩	تمثل قيمة الايجارية والخدمات
الشرق الاخبارية	٧.٢٩٧	تمثل قيمة الايجارية والخدمات
اجمالي	٤٩.٥٠٤	

يقتضي الامر ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل المديونية المستحقة وخاصه المتوقف منها و دراسة اثر ذلك على مخصص الأضمحلال

المدينون والارصدة المدينة الاخرى :

بلغ رصيد حساب المدينون و الارصدة المدينة الاخرى في٢٠٢٥/6/30 نحو ٩٩.٢٣٧ مليون جنيه بعد خصم الاضمحلال البالغ نحو ١.٧٧٣مليون جنيه و قد تضمن ما يلى:

- مبلغ نحو2.654مليون جنيه مديونية مستحقة على كل من الشركة العربية الفندقية ونادى الاعلاميين قيمة استهلاك مياه وكهرباء خلال الفترة.

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونيات .

- مازال رصيد مصلحة الضرائب علي المبيعات (القيمة المضافة) في ٢٠٢٥/6/30 مدين بنحو 548 الف جنيه قيمة ضريبة المبيعات التي قامت الشركة بسدادها لبعض الموردين بفواتيرهم ولم يتم استردادها ومنها 368 الف جنيه مرحل من أعوام سابقه ولم تاخذ الشركة فى الاعتبار هذا الرصيد عند سداد وتسوية ضريبة المبيعات التى تمت مع مصلحة الضرائب حتى 2019 بالمخالفة لقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ماده (٤١) والتي تقضي " ان المشروعات داخل المنطقة الحرة لا تخضع لاحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية " .

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن وفقا لما يقضي به القانون المشار اليه .

- قامت الشركة بأعدام مبلغ نحو 1.785 مليون جنيه فى ٢٠٢٣/٩ يخص شركة مصر للصوت والضوء دون موافاتنا بأسباب ذلك ودون موافقة مجلس الادارة وذلك بالمخالفة للمادة (14) من اللائحة المالية للشركة والتي تقضي "يجوز الترخيص في التجاوز عن تحصيل الديون المستحقة للشركة ما يزيد عن عشرة الاف جنيه بأعتماد مجلس الادارة " .

يتعين اتخاذ ما يلزم في هذا الشأن ومراعاة الالتزام بما تقضي به اللائحة المشار اليه.

- بلغ مخصص الديون المشكوك فيها في ٢٠٢٥/6/30 نحو ١.٧٧٣ مليون جنيها بناء علي الدراسة التي تمت من قبل مكتب المحاسبة الخارجي عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ولم يتم موافاتنا بالمستندات والبيانات التي تم علي اساسها تلك الدراسة حيث يمثل نسبة المخصص المكون نحو 17% من اجمالي الرصيد المتوقف للمدينون والارصدة المدينة الاخري والبالغ نحو ١٠ مليون جنيها .
ويتصل بما سبق ، وجود أرصدة متوقفة يرجع بعضها لعام 2015بمبلغ نحو ١.٠٤١ مليون جنيه ، وقد افادت الشركة بالرد علي تقاريرنا السابقة ان هذه الأرصدة تمثل مديونيات على عاملين تم فصلهم من العمل ولم يتم عمل أخلاء الطرف لهم حتى تاريخه.

يتعين ضرورة اعادة النظر في تكوين الاضمحلال اللازم بما يتناسب مع قيمة الارصدة المتوقفة.

- قامت الشركة بتوريد وتركيب محول جديد في ٢٠٢٤/٥/١٩ بمبلغ نحو 27.058 مليون جنيه طبقا لامر الاسناد رقم 155 بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٦ يخص منها الهيئة الوطنية للاعلام (نسبة 25%) بمبلغ نحو ٦.٧٦٥ مليون جنيه تم تعليتها بحساب (مدينون وارصدة مدينة اخري - قطاع الهندسة الاذاعية) ولم يتم تحصيل اي مبلغ من تلك المديونية حتي تاريخ الفحص ولم يتم موافاتنا بكيفية تحصيل تلك المديونية.

يتعين اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحصيل المبلغ المشار اليه حفاظا علي حقوق واموال الشركة.

الارباح المرحلة :-

بلغ رصيد ح/ الارباح المرحلة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ٨٥٥.٥٦١ مليون جنيه عبارة عن الاتي:

- مبلغ نحو ٦٨٣.٧٤٤ مليون جنيها ارباح مرحلة للشركة .
- مبلغ نحو ٣٦.٤٩١ مليون جنيها ارباح مرحلة للأكاديمية.
- مبلغ نحو ١٣٥.٣٢٦ مليون جنيها مركز الخدمات الاعلامية .

وقد تبين بشأنها مايلي :-

أ- لا يوجد أفصاح عن التعديل فى رأس المال سواء بالقوائم الماليه للشركة او للأكاديمية علي الرغم من موافقة مجلس الادارة علي هذا الاجراء و أيضا لا يتضمن بند حقوق الملكية بالقوائم المالية للاكاديمية بند خاص براس المال .

ب- لم يتم موافاتنا بمحاضر و توصيات اللجنة المشكلة من ممثلين من كل من الشركة و الاكاديمية لمناقشة كافة تفاصيل حساب مقابل قيمة لرأس مال الأكاديمية للأصول المستثمرة وفقا لما تم عرضه على المجلس بجلسته رقم (٣٦٢) بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥ .

ج- مبلغ نحو ٤٠.٢٩٦ مليون جنيه يمثل باقي نسبة ٢٥% من حصه ارباح عاملين الاكاديميه بالمخالفة لما تقضي به المادة ٢٤ من قانون ٥٢ لسنه ١٩٧٠ تنظيم المعاهد العالية الخاصة" يوزع نسبه ٢٥% من صافي الربح للعاملين بالمعهد في صوره منح او علاوات او مكافأت تشجيعية "في حين كان يجب تحميلها على حساب دائنون وارصده دائنة أخرى .

د- تم توزيع الإرباح عن الأعوام ٢٠١٥حتى ٢٠١٨على اساس اجراء مقاصة بين الإرباح المحققة والخسائر المحققة فى حين كان يجب حسابه على اساس السنوات التي تحقق فيها ارباح دون خصم الخسائر حيث نصت المادة ٢٤ من القانون٥٢لسنه١٩٧٠ على التوزيع من الإرباح المحققة سنوياً وليس من رصيد الإرباح المرحلة .

هـ- تم الافتراض بان ما تم توزيعه على العاملين (فى صورة منح اوعلاوات او مكافآت تشجيعية او خدمات وفقا لنظم التى تضعها وزارة التعليم العالي) خلال السنوات السابقة حتى ٢٠١٨/٨/٣١ هو نصيب العاملين من الأرباح المحققة في الوقت الذي لم نقف معه علي صحة ذلك .

و- مبلغ نحو ١٢.٧ مليون جنيه يمثل قيمة فروق العملة غير محققة والخاصة بمركز الخدمات الاعلامية ورغم اعتراض مكتب المراجعة الخارجي علي هذا الرصيد بالمستند رقم (٩٦) في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وما لذلك من اثر علي صحة حساب رصيد الضرائب وقائمة الدخل الشامل للشركة الا انه لم يتم اجراء اي تسويات خلال العام وبالرغم من ذلك ظهرت ضمن الارباح المرحلة لمركز الخدمات الاعلامية

ز- عدم وجود ايضاح بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ يوضح هذا الاجراء الزيادة في الارباح المرحلة بالمخالفة للفقرة ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١٣٤ من معيار المحاسبة رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية وقد قضت هذه المواد ب "ضرورة الافصاح وعمل ايضاحات متممة توضح اي تغيرات في بنود حقوق الملكية "

يتعين موافاتنا بما سبق وضرورة دراسة اثر ذلك التغيير في قيمة راس المال علي كل من حقوق الملكية بالقوائم المالية للشركة والاكاديمية والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بالافصاح بالايضاحات المتممة توضيحا للتغيير في حقوق الملكية وايضا مراجعة صحة رصيد قيمة فروق العملة غير المحققة وكذا اجراء التسويات اللازمة .

المخصصات :-

بلغ رصيد حساب المخصصات في ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ٦.٩٣٨ مليون جنيه وقد تضمن ما يلي :-

١. مبلغ نحو ١.٥٦٦ مليون جنيه لمقابلة قضايا متنوعة دون تحديد بيانات تلك القضايا ولم نواف من الشركة بالدراسة الخاصة لهذا المخصص من حيث احتمالية الكسب أو الخسارة وقيمة التعويضات المحملة لكل قضية لعدد ١٥ قضية مرفوعة ضد الشركة .

يتعين ضرورة موافاتنا بالدراسات الخاصة بتكوين تلك المخصص لإمكان الحكم على مدى كفايته .

٢. مبلغ نحو ٢٥٠ الف جنيه قيمة مخصص قضايا الأكاديمية وقد تبين بشأنه ما يلي :

- لم يتضمن بيان القضايا الاثر المالي للدعاوي المرفوعة ضد الاكاديمية وخاصا في ظل وجود احكام استئناف تقضي بسداد تعويضات للعاملين منها علي سبيل المثال : (الاستئناف رقم ٢٥١٢ لسنة ١٣٦ ق بمبلغ ١٧٠ الف جنيه ، الاستئناف رقم ٣٧٠٨ لسنة ١٣٦ ق بمبلغ ٩٠ الف جنيه).
- وجود العديد من الدعاوي الأخرى المعلقة بالمحاكم والتي قد يترتب عليها التزام قانوني يتطلب تسويته حدوث تدفقات نقدية خارجة .

نوصي بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن .

الدائنون والارصدة الدائنة الاخري:

بلغ رصيد حساب دائنون وأرصدة دائنة اخري في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢٢٢.٥٥٦ مليون جنيهاً تضمن ما يلي :-

- مبلغ نحو ١١.٠٩٤مليون جنيه ضمن حساب الارصدة الدائنة بالأكاديمية الدولية للعلوم والهندسة و لم يتم تسويته بسداد تلك المبالغ لمستحقيها طبقا للقوانين والتعليمات الصادرة بشأنها ومن ذلك :

المبلغ	البيان
١٠.٥٩١مليون جنيه	قيمة ٥% من صافى الربح السنوي لصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية بوزارة التعليم العالي وذلك طبقا لنص البند رقم ٣ من المادة ٢٤ من القانون رقم٥٢ لسنه ١٩٧٠ في شان تنظيم المعاهد العالية الخاصة ولائحته الصادرة بقرار وزير التعليم العالي رقم١٠٨٨لسنه ١٩٨٧ .
٥٠٢.٣٨٢ الف جنيه	الهيئة القومية للتامينات الاجتماعية للسادة المعينين و المعارين طبقا لاحكام القانون رقم ١٤٨ لسنه ٢٠١٩.
١١.٠٩٣٤ مليون	الاجمالي بالجنيه

يتعين العمل علي سرعه سداد تلك المبالغ لمستحقيها .

- عدم الإلتزام بسداد مبلغ نحو٦.٤٩٥مليون جنيه يمثل قيمة المساهمة التكافلية عن الفترة من ٢٠٢٤/١/١ حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠ والتي تمثل نسبة ٠.٠٠٢٥% من اجمالي الايراد بالمخالفة لما تقضي به المادة (٤٠) من قانون التامين الصحي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ التي تقضي " يتم سداد المساهمة التكافلية بواقع ٠.٠٠٢٥ من جملة الايرادات السنوية للشركات ايا كانت طبيعتها او

النظام القانوني الخاضع لها ولا تعد هذه المساهمة من التكاليف واجبه الخصم في تطبيق احكام قانون الضريبة علي الدخل ويتم تحصيلها وفقا للضوابط والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون "

يتعين سرعة سداد تلك المبالغ والالتزام بما يقضي به القانون المذكور اعلاه.

- مبلغ نحو ٤٧٨ الف جنيه عباره عن ايداعات وتحويلات منذ ما يقرب من عام بحساب دائنون متنوعون ولم نقف علي اسباب تلك التحويلات والغرض منها او الجهه التي قامت بالتحويل لحساب الشركة.

يتعين البحث و إجراء ما يلزم في ضوء نتائج البحث .

- بلغ رصيد ح/ اقساط قروض تستحق خلال السنة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ٤٦.٠٠٣ مليون تبين بشانه ما يلي:-

ا- خلو المادة ٣٤ من اللائحة المالية للشركة والخاصة بسلطات الاعتماد من بند الأقتراض مما يصعب معه الحكم علي صلاحيات الاعتماد فيما يخص قيام الشركة بالحصول علي قرض بمبلغ ٥٠ مليون جنيها بفائدة متناقصة بنسبة ٢٦.٦٥ %سنويا يسدد خلال عام من بنك سايب وذلك وفقا لموافقة السيد / رئيس مجلس الادارة في ٢٠٢٥/٥/١٥ .

ب- عدم إعداد دراسة السيولة المتاحة فى ضوء احتياجاتها و الأستغلال الأمثل للأموال المتاحة حيث اتجهت الشركة الي الحصول علي قروض قصيرة الاجل لتدبير احتياجاتها و المتمثلة في (توزيعات ارباح – كهرباء – موردين) كما ورد بالمذكرة المعروضة علي رئيس مجلس الادارة رغم امتلاكها ودائع بنكية قصيرة الاجل و فى ظل تحمل الشركة بأعباء فوائد تمويلية بنحو ١٤.٨٨ مليون جنيها .

ج- عدم افصاح الشركة عن سياستها للأقتراض مخالفا بذلك معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص بعرض القوائم المالية فيما يخص الافصاح و كذا الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية في ٢٠١٦/٧ والخاص بتطبيق مبدا الشفافية والافصاح.

يتعين الدراسة و اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لمعيار المحاسبة المشار إليه و القواعد المنظمة و موافاتنا بالنتائج مع موافاتنا بالنشرة المعتمدة من مجلس إدارة الشركة بشأن من لهم حق التعامل مع البنوك و صلاحيات (الاقتراض ، التسهيلات ، فتح حسابات ،.....) .

- بلغ رصيد حسابات دائنو مشاركة تسويق اعمال فنية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢١٨.٢٦٧ مليون جنيه منها نحو ١٥٣.٣١٨ مليون جنيه وبنسبة ٧٠.٢٤ % ترجع لأعوام سابقة تمثل قيمة حصص تسويق الانتاج المشترك مع بعض المنتجين (لعدد ٤ منتج مشارك فقط) لبعض الأعمال الفنية و لم يتم عمل مطابقة لتلك الارصدة منذ فترة .

يتعين اجراء المطابقات اللازمة لتلك الارصدة و العمل علي تسويتها في ضوء نتائج المطابقة.

- بلغ رصيد حساب دائنو توزيعات نحو ١٩٦.٢٦٦ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ متضمنا مبلغ نحو٨٦.٩٤٥ مليون جنيه يمثل قيمه نصيب المساهمين من الارباح الموزعه عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بالمخالفه للماده ٤٤ من قانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١وكذا الماده ١٩٧ من اللائحه التنفيذيه له واللاتي يقضيان" يستحق كل من المساهم وصاحب الحصه او العامل حصته في الارباح بمجرد صدور قرار الجمعيه بتوزيعها وعلى مجلس الاداره ان يقوم بتنفيذ قرار الجمعيه خلال شهر على الاكثر من تاريخ صدور القرار".

يتعين ضروره الالتزام بما يقضي به قانون ١٥٩ ولائحته التنفيذيه في هذا الشان وموافاتنا بأسباب ذلك .

الأيرادات :

- تم تعلية الأيرادات بالخطأ بمبلغ نحو ٨٨٤ ألف جنيه يمثل قيمة ايجار استوديو ٦٠٤ عن الفتره من ١١/١ حتى ١٢/٣١/ ٢٠٢٤ وكذا قيمة ايجار كنترول اضاءة تليسكوب عن الفترة من ١٠/١ حتى ٢٠٢٤/١١/٣٠ لشركة ايجيبت ميديا للإنتاج فى حين كان يجب اضافتها إلى حساب الأرباح المرحلة إلتزاما بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص بعرض القوائم المالية .

يتعين إجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن .

- تم تخفيض ح/ الايرادات بمبلغ نحو ٢.٤٠٥ مليون جنيه تمثل قيمة الزيادة السنوية و بنسبة ١٠% على الأجهزة الهندسية المنصوص عليها بعقد الأيجار الخاص بإستديو ١٣/ك و المؤجر لشركة دى ميديا الأعلامية عن الفترة من ٢٠٢٢/٣/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ و التى قامت الشركة بإلغاءها بناء على رغبة العميل دون وجود مبررات لذلك ودون اجراء التسوية علي ح/ الارباح المرحلة.

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك مع ضرورة إجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن .

- عدم قيام الشركة بتعليه حساب الإيرادات بمبلغ نحو ٥ مليون جنيه يمثل قيمة التعويض النقدى و المنصرف من قبل شركة الدلتا للتأمين بالشيك رقم ٤١٥٧ فى ٢٠٢٥/٥/١٣ عن حادث حريق المسى الشعبى بمناطق التصوير المفتوحة و الذى نشب فى ٢٠٢٤/٩/٢٣ و قد قامت الشركة بإضافته بالخطأ لحساب دائنون متنوعون.

يتعين اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن .

- تم تخفيض و تعلية حساب الإيرادات بالخطأ بنحو ٢٥.٣٣١ مليون جنيه ، ٢٥.٥١٩ مليون جنيه على التوالى تمثل القيمة الإيجارية لأستوديو ٩٠٢ عن الفترة من ٢٠٢٣/١٠/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١ و المؤجر لشركة ايجيبت ميديا فى حين كان يجب اجراء تلك التسويات على حساب الأرباح المرحلة .

حيث تم إجراء هذا القيد نتيجة التأخر فى توقيع العقد بعد تجديده و الموقع فى ٢٠٢٥/٦ حيث أن العقد السابق انتهى منذ ٢٠٢٣/٩/٣٠ .

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك مع ضرورة اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن .

المصروفات :-

- تم تخفيض حساب مصروفات الصيانة بالخطأ بمبلغ نحو ٦.٦٦٧ مليون جنيه تمثل قيمة ما تم حسابة طبقا للمادة (٢٣) فقره (٦) من قانون ٥٢ لسنه ١٩٧٠ بشان تنظيم المعاهد العليا الخاصة والتي تقضي "حق صاحب المعهد في فائدة راس المال بحيث لا تجاوز ٤% منه" في حين كان يجب تعليتها على حساب الايرادات ".

يتعين اجراء التسويات اللازمه في هذا الشان .

- بلغت قيمة كل من مصروفات التسويق ومصروفات الانتاج الفني حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو 14.7مليون جنيه ، ٢٣ الف جنيه علي التوالي فى حين بلغت ايرادات التسويق والانتاج الفني نحو ٥.٧٢٣ مليون جنيه بفارق بالزيادة نحو ٩.٠٢ مليون جنيه تمثل خسارة نشاط التسويق و بنسبة ١٥٧.٦% ويرتبط بما سبق عدم تناسب هذا الأيراد مع القيمة التقديرية المستهدفة

بالموازنة التقديرية للشركة للعام المالي ٢٠٢٥ والبالغه نحو ٣٦.١٣٣ مليون جنيه حتي نهاية العام مما يشير الي وجود انحرافات تتطلب التحليل لتحديد اسبابها واتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة .

يتعين سرعة اتخاذ اللازم نحو تنشيط و تسويق الأعمال الفنية المملوكة للشركة و بما يعود عليها بالنفع وتحليل اسباب الانحرافات .

- تم تحميل ح/ المصروفات العمومية بالخطأ بمبلغ نحو ٢.٥٣٧ مليون جنيه يمثل قيمة فروق مخصص ضريبة كسب العمل للاعوام (٢٠٢٠، ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢) فى حين كان يجب قيدها بحساب الأرباح المرحلة .

يتعين اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن.

- تلاحظ مخالفة الشركة للبنود (٣٢-٣٣) من معيار المحاسبة المصرى رقم "1" الخاص بعرض القوائم المالية والذى يمنع صراحة اجراء مقاصة بين الايراد و المصروف مما ادي الي ظهور بعض بنود قائمه الدخل على غير حقيقتها حيث تلاحظ الآتي :-

١-اجراء مقاصة فيما يخص الايرادات المحققة مقابل حق الاستغلال على الاكاديمية ومركز الخدمات الاعلامية بلغ ما امكن حصره نحو ٣٢ مليون جنيه عن طريق خصمها من المصروفات (الصيانة ، التشغيل ، الاهلاك ،.....).
٢-تخفيض مصروفات الخدمات /انارة حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بالقيمة البيعية للخدمات المقدمه للعملاء والمتمثلة فى استهلاك الكهرباء ، بلغ ما امكن حصره منها نحو ٤٥ مليون جنيه فى حين كان يجب تعليتها بحسابات الايرادات المختصة.

نوصى بمراعاة عدم اجراء مقاصة بين بنود الايرادات و المصروفات و الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى.

<u>قائمة التدفقات النقدية:</u>

تبين من خلال مراجعة قائمة التدفقات النقدية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ عدم تضمين القائمة لكل من :-

أ- الفائدة البنكية المدفوعة لاقساط القروض بنك سايب وقد بلغ ماتم سداده خلال الفترة من ١/١ حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠ نحو ١.٧٩٨ مليون جنيها
ب- توزيعات الارباح النقدية من الاستثمار في شركات تابعة (الشركة العربية الفندقية) والتي تم تحصيلها في ٢٠٢٥/٥/٥ بمبلغ نحو ٤٠ مليون جنيها

، مخالفا بذلك معيار المحاسبة المصري رقم (٤) الخاص بقائمة التدفقات النقدية مادتي (٣٢ ، ٣٤) واللاتي تقضيان " ان يتم الافصاح عن اجمالي مبلغ الفوائد المدفوعة خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية سواء كمصروف ضمن قائمة الدخل او التي تم رسملتها طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٤ الخاص بتكاليف الاقتراض ، وان تبوب توزيعات الارباح المدفوعة كتدفق نقدي تمويلي نظرا لانها تمثل تكلفة الحصول علي موارد مالية " .

يتعين الالتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار اليه وعمل التسويات اللازمة في هذا الشأن.

ملاحظات عامة :

١- الهيئة العامة للإستثمار و مركز الخدمات :

- تبين قيام إدارة المنطقة الحرة العامة الأعلامية بإيقاف طلب تجديد ترخيص المزاولة لكل من (الشركة المصرية لمدينة الأنتاج الأعلامى ، و الشركة العربية الفندقية) وذلك لوجود مستحقات على الشركه أهمها فرق رسم الهيئة ١% بين صافى الأيراد و اجمالى الإيراد لمركز الخدمات و ذلك وفقا لما ورد بخطاب السيد / رئيس مجلس إدارة الشركة المؤرخ فى ٢٠٢٥/٦/٢٩ موجها للسيد/ الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحره ليوضح به ان مركز الخدمات يعمل بنظام الإستثمار الداخلي [كفرع للشركة] ولا يعمل بنظام المناطق الحرة وبالتالي فهو غير خاضع للمشروعات التي تعمل بنظام المناطق الحرة من حيث سداده كافة الرسوم والضرائب علي مشترياته ، وكذلك خضوع أرباحه لضرائب الدخل وغير متمتع بأي مزايا القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ، حيث يتم إدراج صافي أرباحه بقائمة دخل الشركة كعوائد إستثمار للشركة خارج المنطقة الحرة ويتم سداد ١ % علي عوائد تلك الإستثمارات .

وحتى الانتهاء من الفحص لم يتم الرد على خطاب الشركة من قبل الهيئة و لم يتم تسوية هذا الخلاف أو اتخاذ قرارات حاسمه لتوفيق الأوضاع بما يتوافق مع قرارات الهيئة .

- ويرتبط بما سبق قيام الشركة بحساب نسبة ١% من صافي ربح مركز الخدمات والبالغ نحو ٢٤.٦٩١ مليون جنيه وليس اجمالي الايراد والبالغ ٤٩.٦٣٨ مليون جنيه وذلك في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

يتعين سرعة التنسيق مع الهيئة العامة للإستثمار لحسم الموقف و اتخاذ مايلزم من إجراءات لتوفيق الأوضاع أو الحصول على الموافقات اللازمة تجنبا للمسائلة القانونية أو المحاسبية مستقبلا .

٢- فصل السلطات :

- تبين عدم التزام الشركة بالبند رقم (٩) من المادة (٦) من قواعد قيد و شطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية و الصادرة بقرار رقم ٤٧ لسنه ٢٠٢٠ و التى تنص على " تلتزم الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية بحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة و منصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذى " ، و الجدير بالذكر ان الشركة حصلت على استثناء مؤقت من الهيئة العامة للرقابة المالية بالسماح بعدم الفصل بين منصبى رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب حتى نهاية دورة المجلس المنتهية فى مارس ٢٠٢٥ ، وقد قامت الشركة بتجديد تشكيل مجلس الإدارة دون تعديل الوضع او الحصول على استثناء جديد و لم يتم موافاتنا باي موافقات من قبل الهيئة علي الحصول علي استثناء جديد وذلك طبقا لخطابنا المؤرخ في ٢٠٢٥/٧/٢٤ .

يتعين موافاتنا بالموافقات المؤيدة لذلك مع ضرورة الالتزام بالبند (٩) من المادة (٦) من قواعد القيد والشطب بالبورصة .

- بلغ رصيد حساب التزامات ضريبية مؤجلة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ مبلغ نحو ٦.٧٨٢مليون جنيه يخص مركز الخدمات الاعلامية منه مبلغ نحو ٩٩٠ الف جنيه عن الفتره من ١/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ تم حسابه بصوره تقريبية دون توافر اي بيانات وكذا لم يتم موافاتنا بتفاصيل اجمالي الرصيد وكيفيه حسابه وبالتالي لم نتمكن من الحكم على صحه هذا الرصيد .

يتعين موافاتنا بتفاصيل تلك المبالغ وكيفيه حسابها حتى نتمكن من الحكم على صحتها وكذا موافقتنا باسباب عدم توافر بيانات هذه الفتره السابقه لدى الشركة .

- لم يتم موافاتنا بموافقة الهيئة العامة للاستثمار علي خروج اجهزة لمركز الخدمات الاعلامية عبارة عن (كاميرات / كشافات / اجهزة كمبيوتر) ، كاعارة بلغت تكلفتها نحو ٥٧٣ الف جنيها طبقا للبروتوكول الخاص بحق استغلال مركز الخدمات لاصول الشركة منذ ٤ سنوات وذلك دون وجود اي اجراءات جمركية ودون اجراء اي تسويات .

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن ذلك وموافاتنا بها .

- عدم قيام الشركة بتكوين المخصص اللازم فى ضوء المطالبة الواردة من مصلحة الضرائب العقارية بنحو ٣٦٩.١٧٧ مليون جنيه نتيجة لاخضاع الشركة لاحكام قانون الضريبة علي العقارات المبنية الصادر بالقانون ١٩٦ لسنه ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٩٣ لسنه ٢٠٠٩ .وقد قامت الشركة برفع الدعوي رقم ٥٦٩ لسنه ٧٤ ق لوقف التنفيذ وتم صدور حكم المحكمة في ٢٠٢٤/١/٢٢ والذي نص علي " قبول الدعوي شكلا وفي الموضوع اعفاء الشركة من الخضوع للضريبة المقررة بموجب لجنة الطعن رقم ٨٣٣ و١١٣٠لسنة ٢٠١٩ وذلك اعتبارا من ٢٠١٧/٦/١ وخضوع الشركة لأحكام قانون الضريبة علي العقارات المبنية من ٢٠١٣/٧/١ حتي ٢٠١٧/٥/٣١.

يتعين سرعة تكوين المخصص اللازم لمقابلة الالتزام المشار اليه في ظل صدور الحكم وخضوعها عن الفترة ما قبل ٢٠١٧/٦/١ .

- لم يتم موافاتنا باسباب عدم قيام شركة التأمين بسداد كامل القيمة التأمينية بشأن التعويض عن حادث حريق منطقة الحى الشعبى يوم ٢٠٢٤/٩/٢٣ حيث إن المسدد من شركة الدلتا للتأمين نقدا مبلغ نحو٥ مليون جنيه بالاضافة الي التنازل عن مخلفات الحريق و التى تم بيعها من قبل المدينة بمبلغ نحو ٤.٢٦٦ مليون جنيه و بذلك يكون إجمالى التعويض نحو٩.٢٦٦ مليون جنيه على الرغم من ان القيمة التأمينية لتلك المنطقة تبلغ نحو ١٣.٢ مليون جنيه .
- و يرتبط بما سبق عدم موافاتنا بالاجراءات التى اتخذتها الشركة حيال اسباب الحريق و المتسبب فيه وكذا اسباب عدم التحويل لإدارة الشئون القانونية فيما يخص واقعة حدوث كسر فى طلمبة البنزين الخاصة بتغذية الأطفاء بالسيارة الخزان سعة ٣٥ لتر أثناء محاولة الاطفاء مما صعب معه التعامل مع الحريق .

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق و اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة.

- مخالفه الشركة للمادة ١٣٤من قانون العمل رقم ١٢ لسنه ٢٠٠٣ والخاص بانشاء صندوق التدريب والتاهيل والتي" تقضي بخصم ١% من صافي ارباح المنشاه الخاضعه لاحكام القانون والتي يزيد عدد عمالها عن ١٠ عمال حيث لم تقم الشركه بانشاء ذلك الصندوق " .

يتعين الالتزام بما يقضي به احكام القانون المشار اليه .

- لم يتم موافاتنا بالبيانات و المستندات التى تم طلبها طبقا لخطابنا المرسل الى الشركة بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٢٤ ولم يتم موافاتنا بها حتى تاريخ انتهاء الفحص مثال:-

أ- بيان معتمد بالموقف الضريبي للشركة (المدينة - مركز الخدمات الاعلامية - مجمع فاميلي - الأكاديمية) من بداية النشاط حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ موضحا به اخر سنه ضريبيه

تم المحاسبة عليها لكافة أنواع الضرائب (ضرائب عامه - عقارية - مبيعات - قيمة مضافه - كسب عمل(المرتبات) خصم منبع) والمطالبات الضريبيه حتي ٢٠٢٥/٦/٣٠ مع ارفاق صور النماذج ومحاضر الفحص

ب- تقرير مراقب حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة العربية الفندقية في ٢٠٢٥/٦/٣٠.

ج- القوائم المالية للشركات (ايجيبت ميديا سوفت – المحور) والتقارير المعدة من ممثلى الشركة فى مجالس ادارة تلك الشركات في ٢٠٢٥/٦/٣٠ .

د- مجموعه اللوائح الماليه والادارية و لوائح شئون العاملين للأكاديمية ومراكز الخدمات الاعلامية.

هـ- موقف السيارتين الجولف (ضمن بند وسائل النقل والانتقال بالمدينة) من حيث مدي صلاحيتهما الفنية للاستخدام وموقفهما الحالي من حيث التشغيل .

يتعين سرعة موافاتنا بتلك البيانات حتي نتمكن من اتمام اعمال المراجعة.

- عدم قيام الشركة بالالتزام بما ورد بالمادة (7) من قانون رقم (4) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون انشاء صندوق تكريم الشهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية الأرهابية و الأمنية وأسرهم الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 2018 والتي تقضي " تفرض ضريبة قيمتها خمسة جنيهات علي الخدمات اوالمستندات التي تقدمها او تصدرها الشركات التي تساهم فيها الدولة بنسبة تزيد عن 50%" .

نوصي بضرورة مراعاة الألتزام بما ورد بالقانون المشار اليه.

- تبين عدم قيام الشركة بإستقطاع نسبة 1% من صافى دخل العاملين فى كافة ما يحصل عليه العاملين من الشركة تحت اى مسمى من مكافأت وارباح و خلافه....(حيث تم الاستقطاع من المرتبات الشهرية فقط) لحساب مواجهة تداعيات الاوبئة والكوارث الطبيعية وقد بلغ ما امكن حصره نحو 25.6مليون جنيه، كما لم يتم توريد تلك المبالغ و ذلك طبقا لما ورد بالمادة الخامسة من القانون رقم170لسنه2020فى شان المساهمة التكافلية لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الاوبئة او حدوث الكوارث الطبيعية.

يقتضي الامر الالتزام بما ورد بالمادة المشار اليها من القانون المذكور فيما يخص استقطاع وسداد تلك المبالغ.

- عدم قيام الشركة بالالتزام بما ورد بالمادة 13 من القانون رقم 200لسنه2020 الخاص باصدار قانون دعم الاشخاص ذوى الاعاقة الخاص بمساهمات الطلبة و العاملين حيث تبين عدم قيام الشركة بإستقطاع اى مبالغ من العاملين او تحصيل اى مبالغ من طلبة الاكاديمية لصالح هذا القانون .

نوصى بضرورة مراعاة الالتزام بما ورد بالقانون المشار اليه مع سداد تلك المبالغ .

الإستنتاج :-

وفي ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه ، لم ينم إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى (شركة مساهمة مصرية) في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن ستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية.

تحريرا في:٤/ ٨ /٢٠٢٥

مراقب الحسابات

"محاسبة / مني محمود علي"

مدير عام

نائب مدير الإدارة

"محاسبة/ شريفة ابراهيم محمد"

وكيل الوزارة

النائب الأول

" محاسب/ شريف عبدالله حنبل "